



ISSN 2075-2954 (Print)

Journal of Yarmouk available online at
<https://www.iasj.net/iasj/journal/239/issues>

مجلة اليرموك تصدرها كلية اليرموك الجامعة



أثر الديون الخارجية على العراق من منظور الاقتصاد الإسلامي

د. جمال مهدي صالح الجامعة العراقية كلية التربية للبنات

Jamal Mahdi salih

drjamalmahdi@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ (سورة البقرة: ٢٨٢) صدق الله العظيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله الطيبين وصحابته الميامين وبعد: تواجه البلدان النامية بشكل عام وعبر مسيرتها التنموية مشكلات متعددة ومختلفة، حسب ظروف كل بلد وإمكانياته، وطبيعة المرحلة التي تتم فيها عملية التنمية، وقد تباينت وتشعبت الدراسات التي تناولت عملية التنمية الاقتصادية فيها، إلا أن أغلب الأفكار والحلول المقدمة بهذا الشأن لم تحقق ما تصبو إليه تلك البلدان؛ نظرا لما تعانيه من ندرة رأس المال العيني، فضلا عن رأس المال النقدي، مما يقودها إلى مشكلة التمويل والدين الخارجي، فالمدخرات المحلية فيها غير كافية لبلوغ حجم النمو المستهدف؛ لذلك تعتمد وبدرجة أساسية على التمويل الخارجي في تنميتها، وعليه فإن جوهر مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ينطوي على وجود قصور في معدلات الإدخار المحلية، وإن وسائل التمويل الأخرى، مثل الادخار الاجباري بأشكاله المختلفة لا يمكن أن تتجح في تعضيد قوى التنمية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها هذه البلدان؛ لذلك صار الاعتماد بالدرجة الأساس في أغلب البلدان على القروض الخارجية؛ ومن هنا بدأت مشكلة الديون تأخذ حيزا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية .

أهمية البحث: إن أهمية البحث تكمن في معرفة مفهوم الاقتراض ومدى مشروعيته، بالإضافة إلى معرفة أهم العوامل المؤدية إلى لجوء البلاد الإسلامية إلى الاقتراض الخارجي، وحجم الإشكالات التي يسببها هذا الاقتراض، وإلقاء الضوء على حجم الديون الخارجية للعراق ومآلاتها الاقتصادية.

أهداف البحث:

- ١- معرفة حجم القروض الخارجية للعراق.
 - ٢- معرفة التبعات المالية المتعلقة بالقروض الخارجية.
 - ٣- معرفة الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على الاستثمار والتنمية الاقتصادية للبلاد.
- إشكالية البحث:** لقد تنامي في الأونة الأخيرة حجم القروض الخارجية للعراق، وذلك لأسباب عدة، إضافة إلى الآثار المترتبة على هذه القروض من فوائد وفساد مالي، كل هذا دعائي لأبحث في هذا الموضوع.
- منهجية البحث:** اعتمدت في منهجية بحثي هذا المنهج التحليلي الوصفي في تحليل إشكاليات الاقتراض المالي وما يترتب عليه من آثار .
- هيكلية البحث:** اقتضت متطلبات البحث أن أقسمه على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وقد اشتملت المقدمة على: أهمية الموضوع، وأهدافه، وإشكالياته، ومنهجية البحث، ثم تكلمت في المبحث الأول: عن مفهوم القروض، ونشأتها، ومشروعيتها وأهم دوافع الاقتراض، وفي المبحث الثاني: عن الآثار المترتبة على القروض الخارجية للعالم الإسلامي، وأما الثالث: فقد بحثت فيه واقع قروض العراق الخارجية، وأهم أسباب الاقتراض الخارجي للعراق، وحجم الديون الخارجية وما ترتب عليها من فساد مالي، ثم الخاتمة، وبينت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج.

القرض في اللغة: القرض ما تعطيه من المال لتقضاه. والقرض بالكسر: لغة فيه، حكاها الكسائي، واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني، وأقرضت منه: أي أخذت منه القرض، والقرض أيضاً ما سلفت من إحسان ومن إساءة: وهو على التشبيه. ^(١) القرض في الاصطلاح: هو دفع شخص لآخر مالاً على وجه القربة، لينتفع به، ثم يرده إليه بعينه، أو يرد مثله. ^(٢) وقد عرفه ابن عرفة بقوله: (دفع متمول في عوض غير مخالف له، لا عاجلاً) ^(٣) وأخرج بالمتمول ما ليس كذلك، وأخرج بقوله: في عوض، دفعه هبة، وأخرج بقوله: غير مخالف، أخرج به دفعه في المخالف، فلا بد من كونه مثلياً، وأخرج بقوله: لا عاجلاً، المبادلة المثلية. ^(٤) القرض في الاقتصاد الإسلامي: عرفت النظم الإسلامية إلى جانب موارد الدولة الإسلامية المعروفة بأن الإقراض يتم عندما لا تكون موارد الدولة كافية لتغطية الإنفاق العام، والحقوق المالية المتعلقة بسيادة الدولة ويكون الإقراض كوسيلة أو مورد غير عادي، وأن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قد فعل ذلك بصفته رئيساً للدولة المسلمة. ^(٥)

المطلب الثاني: مشروعية القرض

ثبتت مشروعية القرض في الكتاب والسنة والإجماع فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ ^(٦) وجه الدلالة: إن هذه الآية دلت على مشروعية التعامل بالدين من خلال خطاب الله سبحانه وتعالى للمؤمنين، وإرشادهم عند تعاملهم بالدين في قوله: ﴿تَدَايَنْتُمْ﴾ أي تعاملتم به، وهو إقرار منه سبحانه لهذه المعاملة. وقوله ﴿بِدَيْنٍ﴾ تأكيد على جواز التعامل بالدين، وقوله ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ طلب تعيين الأجل للدين، ولا يتصور هذا الطلب إلا إذا كان الدين مشروعاً، وقوله ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ فالأمر منه سبحانه بكتابه الدين دليل على مشروعيته. ^(٧) وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَصْعَافًا كَثِيرَةً﴾ ^(٨) وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى شبه الإنفاق في سبيله والأعمال الصالحة بالمال المقرض، وشبه الجزاء المضاعف عليها ببذل القرض، وأيضاً سمي أعمال البر قرضاً لأن المحسن يبذلها ليأخذ عوضها الأجر والثواب من الله فأشبهه من أقرض شيئاً ليأخذ عوضه. ^(٩) وفي السنة قوله "صلى الله عليه وسلم" (من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) ^(١٠) وجه الدلالة: قوله "صلى الله عليه وسلم" (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا) أي بمعنى: خفف عنه وأزال عنه ما يجده من الضيق والشدة مما يتعرض له من البلاء في الدنيا، كمن وضع عن أخيه المؤمن دينه، أو خفف عنه، أو أمهله، أو أعانه في سداد دينه، أو أعطاه ما يحتاج إليه في معيشته مما لا يستطيع كسبه. ^(١١)

المطلب الثالث: نشأة القرض

إن القرض كان معروفاً منذ قديم العصور، فهو يُعد وليد التعامل في المال والحاجة إليه، ولقد وجد ذلك في العصور القديمة، كما وجد في العصر الحديث، ويختلف القرض في العصر الحديث عن القرض في العصور القديمة من حيث طبيعة المال المقرض، وأنماط القرض وأشكاله والحجم الذي يتم به، ولكن الذي نبغي التأكيد عليه هو أن القرض وسيلة لسد حاجة المحتاج، وقد وجد في العصور الأولى وكان مرتبطاً أيضاً بالفائدة ^(١٢)، وهي الزيادة على رأس المال دون مقابل والدليل على هذه الحقيقة، نذكر ما قاله أرسطو في قوله: والفائدة هي نقد تولد عن نقد لا عن عمل، وهذا من بين ضروب الكسب كلها وهو الكسب المضاد للطبع. ^(١٣) كذلك الحال فإن الشرائع السماوية، وهي اليهودية والنصرانية وكذلك الدين الإسلامي، شرعت القرض، وجعلته نموذجاً لعلاقة اجتماعية اقتصادية مثالية بين الإنسان وأخيه الإنسان لأنها جردته من الفائدة، فيعطي فيها الغني المال للفقير، على أن يرد مثله بعد الحصول على بغيته والوفاء بمطلبه. ^(١٤) ولأن الإنسان كائن اجتماعي لا يقدر على العيش وحده مستغنياً عن بني جنسه، لذلك كان الناس يتقارض بعضهم من بعض كما كانوا يشترون ويبيعون ويتبادلون المنافع، لكن هذا الأمر بمرور الزمان تغيرت صورته وتطورت عملياته وخاصة في القرن الثامن عشر إلى التاسع عشر الميلادي، فخرج من شكله الفردي إلى صورة جماعية يسد حاجة ويحقق رفاهية، إذ صار التقارض اليوم بين الحكومات الدولية والمجتمعات والشعوب، وأنشئت منظمات وشركات دولية ومحلية وأهلية تقوم بهذا الشأن تحت قيود إلزامية وقواعد ديكتاتورية. ^(١٥)

المطلب الرابع: دوافع القرض

إن ما يدفع الفرد إلى الاقتراض واحد من غرضين إما لمقابلة متطلبات حياته اليومية أو لتكوين أصل منتج لسلعة أو خدمة والاقتراض من النوع الأول هو اقتراض استهلاكي يتم من خلاله تحقيق الهدف. والغرض الثاني لاقتراض الفرد؛ هو لإقامة أصل ينتج خدمة أو سلعة. وقد يقتضى الفرد أيضاً لإنشاء مشروع منتج لسلعة أو خدمة، كتطوير مشروع زراعي أو صناعي أو عقاري مثلاً، أما ما يدفع مؤسسات الأعمال للاقتراض إما لإقامة مشاريع إنتاجية هدفها تحقيق الأرباح، أو لتوسعة مشاريع قائمة أو لتحسين أوضاع مشاريع تتعرض لمشاكل تشغيلية مثل انخفاض الإنتاجية أو نقص السيولة.^(١٦) وفي كثير من الأحيان قد تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها.^(١٧) حيث إن أساس الاقتراض من الخارج هو وجود عجز في ميزان المدفوعات أما مرد هذا العجز قد يكون هيكلياً من قبيل تراجع القدرة التصديرية للدولة ما يؤدي إلى أن تكون وارداتها أعلى من صادراتها (وهو الذي يعبر عنه بالعجز التجاري) أو بسبب تدفق احتياطاتها من النقد الأجنبي للخارج بسبب تحديات الاستقرار المالي والنقدي، وهو ما يثبط الاستثمار المحلي ومن ثم يُبرز الحاجة إلى الاقتراض لتمويل الانفاق الاستثماري.^(١٨) وكذلك لمنع تدهور العملة المحلية، أو مواجهة نفقات الحرب والنكبات، وهذا واقع العراق في الوقت الحاضر ضمن التعامل في السياسة المالية والنقدية في البلد.

المبحث الثاني: المطلب الأول: أثر الاقتراض الخارجي على الدول الإسلامية

في السنوات الأخيرة تطور حجم الدين العام الخارجي للبلاد الإسلامية بشكل كبير مما كان له تأثير كبير على الاقتصاد القومي والنتائج القومي إذ يتوجب على الدولة المقترضة أن تسد هذه القروض مع فوائدها، وتؤدي على المدى البعيد إلى زيادة الاستهلاك وتقليل نسبة الإيداع، وإن عبء سداد القروض الخارجية يؤثر بصورة سلبية على إيرادات الموازنة العامة إذ يتوجب السداد عند حلول الأجل ويكون مطلوباً من الموازنة العامة توفير المبالغ اللازمة لذلك عن طريق اقتطاع مبالغ كافية للسداد وينبغي أن تكون ملائمة مع معدل الفائدة المحددة، وإن تكون هذه الفوائد معروفة مقدماً لأن كل تغيير في مبالغ السداد وشروط السوق يكون سبباً للزيادة في الاقتطاع يتم على موازنة الدولة.^(١٩) ومن الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية هو تعدد صور تدخل الدول الدائنة والمنظمات الدولية في الحياة الاقتصادية، فقد يكون هذا التدخل في شكل دبلوماسي عن طريق تقديم مذكرات أو طلبات أو إنذارات وقد يتم عن طريق إتخاذ إجراءات اقتصادية لتجميد أموال الدولة وممتلكاتها، مثلما حدث عقب تأميم قناة السويس، ومثلما حدث في العراق فإن هناك أموالاً عراقية تقدر بـ (٢٠٧) مليار دولار معلقة بدعاوى أو حجوزات قضائية أقامها دائنون تجاريون على العراق وأن هذه الأموال هي من أرصدة العراق الخارجية التي جمدت في العالم ١٩٩٠، وأيضاً جمدت أموال العراق في الخارج بعد فرض الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية خانقة على العراق جراء غزوة الكويت مطلع تسعينات القرن الماضي.^(٢٠) وكذلك من الآثار السلبية للديون الخارجية إنها لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي.^(٢١) ومن أمثلة هذه الضغوطات والتدخل الأجنبي شروط البنك الدولي على العراق ومن هذه الشروط:

- ١- رفع الدعم الحكومي في العام (٢٠٠٨) مما أدى إلى ارتفاع أسعار النقل العام وأسعار المحروقات المنزلية كغاز الطبخ والنفط الابيض.
- ٢- تخفيض النفقات، معنى ذلك لا توجد مشاريع.
- ٣- تخفيض أو منع أو إلغاء فكرة الدرجات الوظيفية سواء كان بشكل دائم أو بشكل مؤقت في دوائر الدولة ومؤسساتها، وخاصة مع وجود دفعات جديدة من الخريجين، وعدم تفعيل ودعم القطاع الخاص، وهذا يجرنا إلى جيوش جديدة من العاطلين عن العمل.^(٢٢) ولا تقتصر آثار الديون الخارجية على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط بل تمتد لتشمل النواحي الاجتماعية للأفراد، حيث تؤثر على العدالة بين الأجيال من الأفراد فعادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظلّه الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة في غير الاستثمار ورفع معدلات النمو فإن الجيل التالي هو الذي يتحمل أعباء الاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له وما يلحق عبء الديون من سياسات مالية قاسية على المواطنين لخدمة الدين من ارتفاع الضرائب ورفع الدعم دون النظر إلى النواحي الاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة.^(٢٣) لذا يجب على الدول الإسلامية أن تشعر بالتزامها الاقتصادي والاخلاقي وأن لا تقترض من الدول إلا عند الحاجة الضرورية وأن تركز على القروض الإنتاجية أكثر من القروض الاستهلاكية وذلك للحفاظ على سيادتها واستقلال قرارها، فكلما كبر حجم الدين زاد إحكام الفخ، وتقلصت حرية الدول الإسلامية في اتخاذ سياسات وطنية ودولية تخدم مصلحتها الكبرى والشاملة، فالذي يعود من هذه القروض هو الضرر لا الفرج.^(٢٤)

المطلب الثاني: الاقتراض من الدول غير الإسلامية

تضطر الكثير من الدول الإسلامية إلى الوقوع في قبضة القروض الأجنبية وذلك لأجل تأمين متطلبات الحياة العصرية، سواء كانت تلك القروض عن طريق الدول أو عن طريق البنوك، لتتضاعف تلك القروض عاماً بعد عام، بسبب الفوائد الربوية المفروضة عليها، وأن أثر الديون الخارجية كان سلباً على دول العالم الإسلامي لأنه أدى إلى مزيد من الفقر والبطالة.^(٢٥) لذلك من الأفضل للدول الإسلامية في حالة اللجوء إلى الاقتراض أن تقتصر على الاقتراض الداخلي إذا كان ذلك متاحاً فإن لم يكن متاحاً فليكن من دولة إسلامية أخرى وذلك لعدة أسباب:

١- إن الربا حرام في الشريعة الإسلامية، لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٦) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٢٦) وأن القروض الخارجية من خارج الدولة ومن غير المسلم تكون دائماً بفوائد.

٢- الأولى هو الاقتصار على الاقتراض من داخل المجتمع المسلم الغني بثرواته، خاصة وإن البنوك الإسلامية انتشرت الآن (وخاصة خارج العراق)، وأصبح لديها القدرة على تمويل حاجة الدول وبدون فوائد، ويجب عدم اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة والظروف الطارئة كالأوبئة والزلازل والفيضانات والحروب.... إلخ، وذلك بعد استنفاد جميع الموارد المتاحة لبيت المال.^(٢٧)

المطلب الثالث: الاقتراض من الدول الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية لصالح الفرد والجماعة في الدول الإسلامية التي أنشئت فيها، وهي مصارف ذات طابع انتاجي وخدمي في نفس الوقت بما تبغيه من تنمية اقتصاديات المجتمعات الإسلامية، والنهوض بعملية الاستثمار، بوسائل فاعلة رسمتها الشريعة الإسلامية، وتميزت بها على المصارف التقليدية، كما تسعى تلك المصارف لتنمية الفرد فإن تنمية الفرد هي تنمية للموارد البشرية وتهيئته للقيام بدوره في عملية التقدم والتنمية الشاملة وتحويله من طاقة معطلة إلى طاقة عاملة بناءة تفيد نفسها ومجتمعها، وهذه التنمية للفرد تتجه إلى تحقيق الأبعاد الاجتماعية بسد حاجة الإنسان الأساسية، وتطلع بها المصارف الإسلامية من صندوق الزكاة أو غيرها من الأموال التي ينفقها المصرف في الأعمال الخاصة بالبر والخير، وهنا يكون (القرض الحسن)^(٢٨)، وهو يقدم للأفراد بدون أي فائدة تطبيقاً للشريعة الإسلامية، وإن المصارف الإسلامية تتبع أسلوب الاقتراض للأفراد في صور مختلفة كوسيلة لتمويل أغراض إنتاجية معينة، ومن هذه الصور تقديم التسليف المحدود الأجل باعتباره خدمة مجردة من الفائدة.^(٢٩) وإن هذه المصارف لم تقتصر على تقديم القرض للأفراد والشركات فقط وإنما كانت شاملة وعامة لجميع الدول الإسلامية التي ترغب بذلك كوسيلة للتعاون فيما بينها والمساهمة في تنمية شعوب هذه الدول، وأن هذه المصارف مؤسسات إسلامية قامت على أساس من التقوى وتقديم خدمة اجتماعية فهي لا تأخذ أي فائدة وتقوم على استبعاد الربا أو ما يؤدي إليه، فالمصرف الإسلامي جزء من هذا المجتمع وهو يسعى جاداً من أجل تهيئة المناخ المناسب لقيام مجتمع إسلامي متكامل فيه الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي.^(٣٠)

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على الدخل القومي

للدول النامية عموماً والعراق خصوصاً، لها تاريخ حافل في مجال الحصول على القروض الدولية وذلك لتجاوز أزمتها الاقتصادية أو مواجهة ظروف مالية ما والنتيجة عادة هي وقوع العديد من تلك البلدان في فخ مديونية خارجية مستحكمة^(٣١)، بلغ حجمها مستويات حرجة غير مسبقة، باتت تهدد حقيقة الوضع الاقتصادي لهذه الدول، والتساؤل هو هل حقاً هذه الأموال المستقرضة والمنح المتعددة إلى تحقيق التنمية المنشودة في الدول العربية؟ وكيف انعكست تلك المديونات الخارجية الضخمة على مسارات التنمية الاقتصادية للدول العربية؟ وعلى أي حد أثرت أزمة المديونية الخارجية على القرارات الاقتصادية؟ فإذا كان بعض الاقتصاديون يرون أن القروض ذات أهمية كبيرة للدول التي تمر بأزمة ما وإعادة ضخ دماء جديدة في شرايين الحياة الاقتصادية عن طريق الدفع المالي للمشاريع وتشجيع الاستثمار للبلدان المدينة، فإن البعض الآخر يرى شتان بين التنظير والواقع؛ لأن أغلب الأموال تصرف في أمور عاجلة استهلاكية وحتى ثانوية، بالإضافة إلى شروط مؤسسات التمويل الدولية الصارمة.^(٣٢) وبذلك يتم تغيب طرق الاستثمار الحقيقي والأفضل لتلك الأموال أو الموارد الذي يؤدي بدوره إلى زيادة نسب التضخم وتقليل القيم الحقيقية للعملة الوطنية. ومع أن الآثار كثيرة إلا أني سأبينها بعدة نقاط:

١- زيادة معاملات التضخم، وتخفيض قيمة العملة^(٣٣)، مقارنة بالعملات الصعبة، وهذا ما جعل في العراق من إضعاف القيمة الشرائية للنقود المحلية لسد العجز الحاصل بسبب الديون.

٢- هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج^(٣٤)، ونقل حساباتهم إلى الخارج.

٣- التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لصندوق النقد للبنك الدولي.

٤- مبادلة الدين الخارجي المطلوب في القروض بأصول إنتاجية استراتيجية متعلقة بالدولة مما يفرض السيطرة والتدخل الأجنبي^(٣٥)، وهذا ما حصل في بلدنا من تحكم مطبق بالأصول الإنتاجية.

٥- زيادة وتفاقم القروض يؤثر على الحركات الاقتصادية للدولة المدنية ويحد من حريتها، ويتحكم بالسياسات المالية والنقدية والخطط السنوية لموازنة الدول المدنية والعراق خير مثال.

٦- الاستحواذ على الإنتاج المحلي وتقليص الموارد المالية التي يمكن استخدامها للاستثمار أو الادخار أو الاستثمار.

المبحث الثالث: واقع قروض العراق الخارجية

المطلب الأول: القروض الخارجية للاقتصاد العراقي

في الوقت الذي كانت أغلب البلدان تتجه نحو الاقتراض من المصادر الرسمية والخاصة وتستخدم تلك الأموال في مجال الاستهلاك والاستثمار خلال عقد السبعينات كان العراق يمر بفترة من الانتعاش الاقتصادي، حيث أصبح ثاني أقوى اقتصاد عربي بعد السعودية مع أنه كان مديناً بنسبة قليلة إلا أنه كان يقدم القروض والمساعدات للدول النامية.^(٣٦) لكن أدت الحروب التي مر بها العراق منها حرب إيران وحرب الخليج والحصار الاقتصادي وما رافقها من عقوبات دولية الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، إذ كانت حرب الثمان سنوات مع إيران أكثر عمقاً في استنزاف ثروات البلد الاقتصادية، كان لها آثار عدة على الاقتصاد العراقي، منها: تراجع في الصادرات النفطية، لصعوبة وصولها إلى العالم الخارجي عبر الخليج العربي وتراجع التجارة الخارجية للعراق.^(٣٧) حيث من الملاحظ إن العراق كان يتمتع بفائض كبير في الميزان التجاري بسبب توقف الجهاز الإنتاجي والاتجاه نحو الاستيراد، وتعرض البنية التحتية للاقتصاد العراقي إلى تدمير جميع المنشآت الاقتصادية والموانئ وتوقف خطوط التصدير، كل ذلك أثر سلباً في تأزم المجتمع، ودفع البلد إلى إبرام عقود الاقتراض مع دول عربية وأجنبية^(٣٨) كذلك من الأسباب التي جعلت العراق يلجأ للاقتراض من الخارج هي انخفاض الموارد المحلية اللازمة لتغطية النفقات العامة، إذ من المعروف أن الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كبير جداً في تمويل الموازنة العامة على الموارد النفطية التي تتسم بالتذبذب كنتيجة للتقلبات التي تطرأ على أسعارها هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى إن أسعار النفط تتحدد وفقاً لعوامل خارجية (الأسواق العالمية) وبالتالي لا يمكن التحكم فيها، فأي تذبذب يصيب أسعارها سرعان ما ينعكس على انخفاض الإيرادات النفطية فيتم اللجوء إلى الاقتراض، كذلك انخفاض حجم الإيرادات الضريبية التي تعد مؤشر على مدى تطور الاقتصاد من عدمه، إذ أن الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والتشييد والكهرباء وغيرها، كلما كانت أكثر إنتاجية وقدرة على منافسة السلع الأجنبية المماثلة، كلما ساعد ذلك على زيادة الحصيلة الضريبية بشكل أكبر وهذا ما يساعد على تغطية النفقات العامة دون اللجوء إلى الاقتراض، لكن هذا لم يحصل في العراق، إذ لم تمثل الإيرادات الضريبية سوى ٢.٢٩٪ من مجموع الإيرادات العامة في عام ٢٠١٣ ثم تحسنت لتشكّل ٦٪ تقريباً ٦.٩٦٪ من مجموع الإيرادات العامة في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، ومن النفقات العامة وخصوصاً العسكرية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، إذ تعد هذه النفقات هي أكبر بنحو ثلاث مرات من الإنفاق الاجتماعي (الصحة والبيئة والتربية والتعليم) إذ ارتفعت نسبة مساهمتها من ١٣.٨٢٪ عام ٢٠١٣ إلى ٢٥.٢٪ من إجمالي النفقات العامة في عام ٢٠١٥، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي كنتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي العراقي أي عدم استجابة جهاز الإنتاج للطلب المتزايد^(٣٩)، لذا سيتم تلبية الطلب المحلي من الخارج عن طريق زيادة الاستيرادات، وهذا يؤثر سلباً على حالة ميزان المدفوعات (أي: حصول حالة عجز) فالعراق يطلب المزيد من الاقتراض الخارجي لتمويل عجز ميزان المدفوعات.^(٤٠) وإن تفاقم مشكلة المديونية أرغمت العراق على الضغط على إيراداته لغرض مواجهة السيولة الخارجية، السبب الذي أدى إلى انزلاق الاقتصاد إلى طريق الانكماش وأهم معاملة هو تدهور مستوى المعيشة، وارتفاع التضخم والبطالة، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وهذه المحنة دعت إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي عن طريق قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وذات كلف باهضة مما أدى إلى ارتفاع الدين وارتفاع عجز الموازنة.^(٤١) فدخل العراق في نفق مظلم وطويل وأصبح في عداد الدول ذات المستويات المعيشية المتدنية، ووقع في مديونية تتميز بضخامتها.^(٤٢)

المطلب الثاني: حجم الديون الخارجية على العراق

حسب أرقام البنك الدولي عام ٢٠٠٢ فإن الديون الرسمية والتجارية على الحكومة العراقية تبلغ حوالي ١٢٧.٧ مليار دولار منها ٤٧ مليار دولار فوائد متراكمة فيما تشير بعض التقديرات إلى أن ١٢٠ مليار دولار بضمنها ٤٨ مليار دولار لحكومات تمثل دول نادي باريس لكن تقديرات أخرى نشرتها مجلة ميس (mees)^(٤٣) الاقتصادية في عام ٢٠٠٣ عن الديون العراقية تصل إلى ١١٨.٥ مليار دولار وتتوزع هذه الديون بين دول عدة وحسب الجدول الآتي^(٤٤):

الدولة	المبلغ المقترض	الدولة	المبلغ المقترض
--------	----------------	--------	----------------

مجلة اليرموك المجلد (٢٢) العدد (١) آيار لعام ٢٠٢٤

السعودية	٢٥ مليار دولار	استراليا	٤٩٩ مليون
الكويت	١٢.٥ مليار دولار	اسبانيا	٣٢١ مليون
بقية دول الخليج	١٧.٥ مليار دولار	البرازيل	١٩٣ مليون
روسيا	٩.٥ مليار دولار	السويد	١٨٦ مليون
المانيا	٤.٣ مليار دولار	بلجيكا	١٨٥ مليون
اليابان	٤.١ مليار دولار	فنلندا	١٥٢ مليون
فرنسا	٣.٠ مليار دولار	هولندا	٩٧ مليون
الدائنون التجاريون	٢.٦ مليار دولار	كوريا الجنوبية	٥٥ مليون
نادي لندن		الدنمارك	١٣ مليون
نادي باريس	٢١.١٨ مليار دولار		
الولايات المتحدة	٢.١ مليار دولار		
ايطاليا	١.٧ مليار دولار		
بريطانيا	٩٣١ مليون دولار		
النمسا	٨١٣ مليون دولار		
كندا	٥٦٤ مليون		

وابرمت جمهورية العراق في السنوات السابقة عدد من القروض مع دول وجهات دولية مختلفة كانت في معظمها قروض ميسرة وقدمت هذه الدول القروض الى العراق رغبة منها في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العراق ومساعدتها في اعادة البنى التحتية وتصوير اقتصادياتها، ومن هذه القروض هي^(٤٥):

جهات القروض	سبب القرض	المبلغ المقرض	معدل الفائدة	مدة القرض	سنوات الامهال
١- القرض الياباني	تعهدت الحكومة اليابانية ضمن برنامج المساعدة التنموية بتقديم قرض للعراق في عام ٢٠٠٣	٥ مليار دولار	٠.٦٥	٤٠ سنة	١٠ سنوات
٢- قروض البنك الدولي	لتمويل مشاريع البنى التحتية في العراق	٥٠٠ مليون دولار	-	٣٥ سنة	١٠ سنوات
٣- البنك الدولي للأشياء والتعمير	قرض سياسة التنمية لدعم الموازنة في عام ٢٠١٠	٢٥٠ مليون دولار	٠.٦ كل ستة أشهر	١٥ سنة	٤ سنوات
٤- قروض صندوق النقد الدولي	لدعم موازنة عام ٢٠١١، ٢٠١٠.	٢٣٧٦ مليار	-	٥ سنوات	٣ سنوات

مجلة اليرموك المجلد (٢٢) العدد (١) آيار لعام ٢٠٢٤

٥ سنوات	١٥ سنة	١.٥ نصف سنوية	٣٥٥ مليون	لصالح وزارة الاعمار والاسكان	٥- قروض البنك الدولي للأشياء والتعمير عام ٢٠١٤
٤ سنوات	١٠ سنوات	-	٢١٧ مليون دولار	لتطوير طريق المرور السريع الرابط بين العراق والدول المجاورة	٦- قرض البنك الإسلامي للتنمية عام ٢٠١٤
٨ سنوات	١٦ سنة	٢٠٪ سنوياً	٧٥٥ مليون يورو		٧- القرض الإيطالي

المديونية الخارجية للعراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)
٢٠٠٤	٩٣.٩٥
٢٠٠٥	١٢٥
٢٠٠٦	٩٢.٣٣
٢٠٠٧	٨١.٤٨
٢٠٠٨	١٠٠.٩
٢٠٠٩	٦٧.٧٤
٢٠١٠	٧٣
٢٠١١	٥٢.٥٨
٢٠١٢	٥٠.٧٩
٢٠١٣	٥٠.٢٦
٢٠١٤	٥٩.٤٩
٢٠١٥	٣١.٣٦
٢٠١٦	٣٦.٦٧
٢٠١٧	٦٨.٠١
٢٠١٨	٧٣.٤٣
٢٠١٩	٧٧.٤
٢٠٢٠	٧٥.٢

فاوض العراق ولأول مرة في نادي باريس ونجحت المفاوضات لتخفيض الديون الخارجية لدول نادي باريس على العراق وشطب ما نسبته ٧٠٪ -

٨٠٪ من تلك الديون على مدى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: شطب ٣٠٪ فوراً وبدون شروط.

- المرحلة الثانية: شطب ٣٠٪ بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات التي يتوجب على العراق أن يجريها على اقتصاده.

- المرحلة الثالثة: شطب ٢٠٪ من الديون بعد الاطلاع على تقرير صندوق النقد الدولي.^(٤٦) أما الدول التي أعفت العراق من مديونية لها وشطب ديونه بنسبة ١٠٠٪ فهي الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ومالطا والصين وقبرص، أما الديون من المصارف التجارية الخارجية فقد تم الاتفاق على بيعهم سندات حكومية ٢٠٪ من الديون وإجراء تسويات مالية لبقية الديون.^(٤٧) كشف مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي

لرئيس الوزراء العراقي بأن حجم الديون الخارجية على العراق الواجبة السداد لا يتجاوز ٢٠ مليار دولار ويؤكد أستاذ الاقتصاد بالجامعة العراقية عبد الرحمن المشهدي صحة الأرقام الحكومية فيما يتعلق بالدين الخارجي للعراق وهذا كان تعليقاً على ما أدلى به المستشار الاقتصادي، من جهته يؤكد الخبير الاقتصادي مصطفى أكرم حنتوش أن الدين الخارجي المستحق التسديد لا يتجاوز ٣ مليارات دولار، وأن بقية الديون الخارجية مجدولة على سنوات طويلة وبالتالي فإن الدين الخارجي لا يعد مكبلاً للعراق في الوقت الحالي ولا يشكل خطراً.^(٤٨) مما يدل على أن الديون تتجاوز ١٠٠ مليار، ولكن كلام المستشار يخص ما يستحقه الدفع الحالي. إلا أن الباحثين في الشأن الاقتصادي قالوا إن العراق الآن يمر بأزمة مالية نتيجة فشل السياسات الاقتصادية، وأن الأزمة تقاومت منذ العام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا كما أن بغداد مدانة حالياً بقروض خارجية عالية تستحق عنها فوائد وأقساط، ومع الاقتراض الجديد سوف يزيد عبء الدين وعبء تسديد الدين على الأجيال القادمة والتي قد تصل إلى العام ٢٠٧٥، في الوقت الذي يعتمد العراق على النفط كمورد أساسي وشبه وحيد والمتوقع انخفاض الطلب عليه في العام ٢٠٤٥، فكيف يمكن تسديد تلك الديون المتراكمة عليه.^(٤٩) وتاريخ المديونية العراقية وعبر عقود متعددة ومختلفة من الزمن قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي جراء الحروب والصراعات والحصار والازمات والفساد بنسبة بلغت ٩٠٪.^(٥٠) وهذا يدل على عدم توجه العراق للقروض من أجل المشاريع الانتاجية والتي من شأنها تحسين الموارد لدى العاملين والحكومة على حد سواء، والقضاء على البطالة، وضمان تسديد القروض ضمن فترات قريبة، وعدم الاعتماد على النفط المورد، أساسي بل يتوجه الى تفعيل القطاع الخاص والحكومي.

المطلب الثالث: واقع الفساد المالي في العراق

الفساد المالي في العراق كان موجود قبل عام ٢٠٠٣ إلا أن نسبته كانت ضئيلة ونقش بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ إذ عم الفساد المالي جميع مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة، وقد شكل الفساد مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي، فقد اعترف تقرير أمريكي بإهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وذلك عندما أمر مجلس الأمن في قراره المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ ايار/ مايو ٢٠٠٣ إنشاء صندوق تنمية العراق، وأوكلت إدارة هذا الصندوق لسلطة الاحتلال الأمريكي المؤقتة، إذ تبذرت مليارات الدولارات من الأموال العراقية في هذا الصندوق مما كلف العراق أكثر من ٩ مليارات دولار، وكشف التقرير إن حوالي ١٥٪ من أموال هذا الصندوق تبذرت بسبب الفساد وسوء الادارة معاً، ويعد الفساد المالي افة اقتصادية تواجه العراق، وقد أشار تقرير أمريكي بأن العراق ليس لديه القدرة على ضبط الفساد، وحذر من تأثير الفساد على مستقبل العراق، إذ أصبح الفساد يشكل تحدياً كبيراً لا يقل أهمية عن باقي التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث نسمع بين الحين والآخر عن اختفاء مبالغ طائلة بسبب الفساد وهدر مبالغ أخرى هنا وهناك.^(٥١) ويصنف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، إذ يحتل المرتبة ١٥٧ عالمياً بين ١٨٠ دولة ضمن مؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١^(٥٢)، كما نشرت هيئة النزاهة بأن حجم الأموال التي خسرها العراق جراء الفساد يزيد عن ٩٠٠ مليار دولار، منذ الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.^(٥٣)

ومن أنواع الفساد:

- ١- فساد عقود المقاولات والمشتريات: من خلال تقارير لهيئة النزاهة العراقية فإن هناك خسائر تقدر بـ ٢٥٠ مليار دولار، ومن بين الأمثلة على فساد العقود والمشتريات ما كشفت عنه هيئة النزاهة من معلومات حول عقد سري لشراء سلاح من صربيا بقيمة ٨٣٣ مليون دولار، وقد تولى إنجاز العقد وفد يضم ٢٢ مسؤولاً عراقياً كبيراً في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧، وفيما جرى إنفاق المبلغ تبين لاحقاً أن القيمة الأصلية للسلاح هي ٢٣٦ مليون دولار فقط.
- ٢- فساد الوظائف الوهمية إنه فساد التعيينات في وظائف وهمية لا وجود لها، وتذهب المرتبات والأجور المخصصة لها إلى القائمين على الوزارات أو الدوائر الحكومية، حيث جرى في مستهل ولاية رئيس الوزراء حيدر العبادي الكشف عن وجود (٥٠) ألف جندي وهمي، وكان ضباط متنفذون يستولون على مرتباتهم.^(٥٤)
- ٣- بيع وشراء المناصب العليا في الدولة: وهو المظهر الأخطر في ظاهرة الفساد، ويشمل استحواذ أفراد وأحزاب وكيانات ومنظمات وما شابه على المناصب التنفيذية في الدولة ووظائف عليا ومتوسطة، تكون مسيطرة على اتخاذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو استثمارية أو تجارية مالية واستغلالها لمصالح ذاتية، ويتراوح سعر المنصب الوزاري في الحكومة العراقية بين عشرة ملايين إلى ٢٥ مليون دولار.^(٥٥) وأعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق عن صدور مذكرات قبض بحق أربعة مسؤولين سابقين متهمين بسرقة أموال الأمانات الضريبية أو ما بات يعرف بـ (سرقة القرن) التي تفجرت مطلع أكتوبر/ تشرين الأول (٢٠٢٢)، فقد بلغ إجمالي الأموال المسروقة نحو ٢٠.٥

مليار دولار عن طريق ٢٤٧ صكا صرفتها ٥ شركات ثم سحبت الأموال نقداً من حسابات هذه الشركات.^(٥٦) ومن الواضح أنه لا يمكن الكشف رقمياً عما تم اختلاسه وهدره من المال العام العراقي طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية وما أشرنا له لا يعدو كونه توظيفاً نوعياً لا يعبر رقمياً عن حقيقة الفساد. والسبب الذي أدى الى تقشي الفساد المالي في العراق بشكل كبير نتيجة تولي أشخاص لا يمتلكون القدرة أو الخبرة والمؤهلات العلمية بمواقع قيادته في الجهاز الحكومي (التنفيذي والتشريعي) مما نجم عنه فشل في الأداء الحكومي، كذلك ظهر الفساد السياسي والذي يعد الحاضنة لكل أنواع الفساد فهو يوفر لمرتكبي حالات الفساد الحماية من الإجراءات القانونية ويمنع ملاحقتهم ويغلف أفعالهم بتشريعات قانونية، وبما يسمى بشرعنة الفساد الذي يكبل يد القضاء ويقوض استقلاله ليكون فيما بعد أحد ضحايا الفساد، وما دامت حالة الفساد في مؤسسات الدولة مستمرة يعني بقاء العراق تابعاً لمؤسسات الاقراض الدولية في حل المشكلات الاقتصادية.^(٥٧)

الخلاصة

أقصر في الحمد لله رب العالمين الذي وفقني في بحثي هذا والصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كتبت بحثي وأملّي أن يكون موفقاً ومفيداً فهو موضوع يغلبه الجهل في أغلب العناوين وأرى أنه لا بد من التكلم فيه لهذا كتبتة ليستفيد منه من يستفيد فقد استنتجت أن موضوع المديونية الخارجية وآثارها أمراً مهماً يحتاج إلى توضيح ومعلومات لا بد من طرحها وقبل الختام لا بد الكشف أن أغلب البلدان المدينة والتي من ضمنها العراق ضحية ما يسمى بالتمويل الدولي والذي ظاهره العون والمساعدة وخفية الاستعمار من قبل الأجانب أو الدول الدائنة والسيطرة على سيادة الدول الفقيرة فعلى الدول المقترضة وضع شروط صحيحة لا تسمح بتدخل الدول المقرضة ولكن مع الأسف العراق ضحية لهذه المؤامرة وهي غير ناجحة في الدين الخارجي وتكون مثالا للاقتراض السلبي وعلى العكس نجد دولاً أصبحت نموذجاً للاقتراض الناجح لأنها وضعت خططا سليمة لمواجهة خطر المديونية الخارجية. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين وقدوتنا محمد الأمين وآله أجمعين وصحابته الأكرمين.

التائج

وقد تم التوصل إلى بعض النتائج المهمة وهي :

- ١- تبين أن الإستخدام الأكبر للأموال المقترضة في الجوانب الإستهلاكية لا الإنتاجية، فإذا استخدمت هذه القروض لاستيراد سلع استهلاكية أو لتمويل مشاريع غير منتجة، فهذا بالطبع سيؤدي إلى إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات.
- ٢- انخفاض نسبة ما يتم إنفاقه من الاستدانة الخارجية على المشروعات التنموية ذات العائد الاجتماعي أو الاقتصادي المحتمل على حساب ما يتم استخدامه لسداد الديون السابقة.
- ٣- تظل القروض الخارجية في معظمها قروض من النوع الصعب الضار بالاقتصاد، لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتبعة الفائدة.
- ٤- إن مديونية العراق ليست من طبيعة الاقتصاد العراقي بما يمتلكه من موارد اقتصادية يمكن استغلالها وتجنب اللجوء إلى الاقتراض، فقد جاءت مديونية العراق أثر الحروب والاحتلال التي مر بها العراق، فحالات الحروب والكوارث لا تعد حالات طبيعية في المقارنة الاقتصادية بل هي حالات طارئة يمر بها الاقتصاد ويمكن تجاوزها.
- ٥- إن الدين العام بحد ذاته لا يعد مشكلة بل المشكلة تكمن في تعثر سداد ذلك الدين.

التوصيات

- ١- أن يعتمد دور الدين الخارجي في تمويل مشاريع التنمية على طريقة وفعالية استخدامه في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن استخدامه لتمويل مشاريع إنتاجية سريعة العائد سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.
- ٢- منح ديوان الرقابة المالية الصلاحيات والإمكانات المطلوبة لأداء عمله في معالجة الفساد وعمليات الهدر والتلاعب المالي وتوفير حمايتهم، للحد من الاقتراض الخارجي.
- ٣- التخلص من المشاريع غير الكفوءة والمستنزفة للمال العام وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة أمر ضروري.
- ٤- تفعيل دور القطاع الخاص لتخفيف النّقل عن الموازنة العامة ورفع مستوى الإنتاج وتقليل نسبة البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

- ٢- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير (بالقرافي) (ت ١٦٨٤)، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤.
- ٣- إبراهيم متولي حسن، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، مكتبة الملك فهد، ب. ط.
- ٤- أحمد حميد النعيمي، د. أحمد عبد الله الزبيدي، بيع الآجل في الفقه الإسلامي والقانون المدني (دراسة مقارنة)، دار المعتز، عمان، ط ١، ٢٠١٩م - ١٤٢٧هـ.
- ٥- د. أحمد عرفه أحمد يوسف، الأحكام الفقهية المتعلقة بالرهون المستجدة، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠.
- ٦- أحمد عزت محمود المتولي وآخرين، بإشراف د. فايز عبد الهادي - دكتور الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، <https://deocraticade!?p=77228> ٢٢/١٢/٢٠٢٢.
- ٧- أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، منتدى سور الأزيكية، ب. ط.
- ٨- للأمامين البخاري ومسلم، تصنيف وشرح (أبي ياسر عصام الدين بن غلام حسين)، موسوعة الأحاديث الصحيحة في الجنة وأحوال أهلها في الدنيا والآخرة، مؤسسة الكتب الثقافية، ب. ط.
- ٩- حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات المالية العامة (الضرائب والقروض)، ب. ط.
- ١٠- حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العراق، ٢٠١٢، العدد ٥٢.
- ١١- حميد الهاشمي، عسكرة المجتمع العراقي، مجلة العلوم الانسانية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠٠٤.
- ١٢- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، (١٩٩٠-٢٠٠٤)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، نوقشت يوم ٨/٥/٢٠٠٥.
- ١٣- الزغبيني أحمد بن عبد الله بن ابراهيم، العنصرية اليهودية وأثارها في المجتمع الاسلامي والموقف منها، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٤- شيماء عادل فاضل وآخرون، تحديات المديونية الخارجية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٦، العدد ١.
- ١٥- صباح مجيد العبيدي، القروض العامة الخارجية ومشاكل الدول النامية آرائها (الدول العربية حالة دراسية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٥١، ٢٠٠٤م.
- ١٦- صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ج ٤، رقم ٢٦٩٩، ب. ط.
- ١٧- عبد الله محمود بني يونس، البنى الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب الثقافي، ب. ط.
- ١٨- عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دراسات اقتصادية، دور رفعت محجوب، مطبعة المدني
- ١٩- عبد الرزاق رحيم الشمري، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب الثقافية، ط ٢، ب. ط.
- ٢٠- عرفان الحسني، جمال قاسم، لماذا تقترض الدول من الخارج، حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢.
- ٢١- علي شهاب أحمد الصباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ب. ط.
- ٢٢- فالح نغميش مطر الزبيدي، الديون السيادية والبيغضة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١٦، العدد ٥٨، ٢٠١٨.
- ٢٣- مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٦هـ ، ٢٠١٥م.
- ٢٤- محسون بهجت جلال، زراعة البترول، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٥- محمد بن قاسم الأنصاري (ابن عرفة)، شرح حدود ابن عرفة للرصاص، المكتبة العلمية، ط ١، ١٣٥٠هـ.
- ٢٦- محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦.
- ٢٧- معاذ أحمد حسين، الشباب في المجتمع العربي المأزوم، العراق نموذجاً، أمواج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط ١، ٢٠١٢.

٢٨- مها رياض عمر عبدالله، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٩- ناجي رديس عبد السعدي (مدرس مساعد)، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد ٢١، ٢٠١٧.

٣٠- ناهدة عزيز مجيد الخفاجي، اتجاهات توصيف الديون العامة في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

٣١- يونس إبراهيم التميمي، الادارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ب ط.

المواقع الإلكترونية:

١. أحمد الدباغ: الفساد يستنزف العراق ما حجمه وما دور الحكومة في محاربته، <https://www.aljazeera-net-cdn.ampproject.org/v/s/٢٠٢٣/٣/١٣،٢٠٢٢/١٠/١٩>.

٢. أحمد الدباغ، لماذا يتراخي العراق عن تسديد ديونه رغم احتياطياته النقدية الكبيرة، ٢٠٢٣/١/٢١. <https://www-aljazeera-net.cdm.ampproject> ٢٠٢٣/٣/٥.

٣. بدر غيلان، ديون العراق الكريهة

<https://almadapaper.net/sub09.211/pou/htm> ٢٠٢٣/٣/٤.

٤. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٤٩٠، ٢١ تشرين الثاني، ٢٠٠٤م.

٥. جمهورية العراق وزارة المالية، قسم الاقتراض، <https://www.mof.gov.iq/pages/ar/borrowingdepartment.asp>، ٢٠٢٣/٣/٤.

٦. قروض صندوق النقد الدولي... هل تنفذ الاقتصاد العراقي ام تدمره؟ <https://sputnikarabic-ae.codn.ampproject.org/v/s/٢٠٢٣/٣/٥>، ٢٠٢١/١/٢٥.

٧. سرقة القرن التي "هزت العراق" توقيف أربعة مسؤولين كبار، ٤ مارس ٢٠٢٣، <https://www.alaradbiya.net.cdn.ampprojet.org/v/s/www.alarabiya.net>، ٢٠٢٣/٣/١٣.

٨. محمد الباسم، العراق عقدان من نهب الأموال والفساد المنظم، بغداد، ٢٠٢٢، <https://www.alaraby.co-uk.cdn.ampproject.org>، ٢٠٢٣/٣/١٣.

٩. مجلة ميس (mees)، ٢٠٠٣، <https://www.mees.com>.

١٠. د. مظهر محمد صالح، إطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، ٢٠٢٠/١٢/٧، <https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/21780>، ٢٠٢٣/٣/٥.

١١. همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، ٨ يناير ٢٠١٩، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190108083839665.html>، ٢٠٢٣/٣/١٣.

هوامش البحث

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ج٣، ص ١١٥٢، مادة (قرض).

(٢) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي (ت ١٦٨٤)، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤، ج٥، ص ٢٨٦.

(٣) لا عاجلاً عطف بلا على حالٍ مقدرة أي المتمول المدفوع في عوض غير مخالف حاله كونه حالاً أو مؤجلاً أخرج بذلك المبادلة المثلية فإنها يصدق الحد عليها لو لا الزيادة.

(٤) محمد بن قاسم الأنصاري (ابن عرفة)، شرح حدود ابن عرفة للرباع، المكتبة العلمية، ط١، ١٣٥٠هـ، ج١، ص ٢٩٧.

(٥) ينظر عبد الله محمود بني يونس، البنى الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب الثقافي، ب ط، ص ١٧٤.

- (٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.
- (٧) ينظر: د. أحمد حميد النعيمي، د. أحمد عبدالله الزبيدي، بيع الأجل في الفقه الإسلامي والقانون المدني (دراسة مقارنة)، دار المعتز، عمان، ١٤٣٧هـ، ص ٥٦.
- (٨) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.
- (٩) ينظر: د. أحمد عرفه أحمد يوسف، الأحكام الفقهية المتعلقة بالرهن المستجدة، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠، ص ٤٢٢.
- (١٠) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ج ٤، ب ط، ص ٢٠٧٤، رقم ٢٦٩٩.
- (١١) ينظر: للأمامين البخاري ومسلم، تصنيف وشرح (أبي ياسر عصام الدين بن غلام حسين)، موسوعة الأحاديث الصحيحة في الجنة وأحوال أهلها في الدنيا والآخرة، مؤسسة الكتب الثقافية، ب ط، ص ٤٥٢-٤٥٣.
- (١٢) ينظر: محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٥.
- (١٣) أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، منتدى سور الأزيكية، ب ط، ص ١١٧.
- (١٤) ينظر: محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المصدر السابق، ص ١٥-١٦.
- (١٥) ينظر: نظرية القرض في الشريعة الإسلامية، مجلة البيان (٢٣٨ عدداً)، ج ٢٠٠، ص ١٤، تصدر عن المنتدى الإسلامي.
- (١٦) ينظر: محسون بهجت جلال، زراعة البترول، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ١٠٧-١٠٨.
- (١٧) ينظر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: (١٩٩٠-٢٠٠٤)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، نوقشت يوم ٨/٥/٢٠٠٥، ص ١٩١.
- (١٨) ينظر: عرفان الحسني، جمال قاسم، لماذا تقترض الدول من الخارج، حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢، ص ٩-١٠، د. صباح مجيد العبيدي، القروض العامة الخارجية ومشاكل الدول النامية، ارائها (الدول العربية حالة دراسية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٥١، ٢٠٠٤م، ص ٦.
- (١٩) ينظر: عبد الله بني يونس، النبی الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص ١٨٧.
- (٢٠) ينظر: إعداد: أحمد عزت محمود المتولي وآخرين، بإشراف د. فايز عبد الهادي دكتور الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي <https://democraticac.de/?p=77228> في تاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٢.
- (٢١) مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٦هـ، ص ٦٧.
- ينظر: إعداد أحمد عزت محمود المتولي وآخرين، بإشراف د. فايز عبد الهادي، المصدر السابق.
- (٢٢) ينظر: عصام حاكم، أثر الاقتراض الخارجي على حقوق المواطن العراقي، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠١٧، <https://ademrights.org/news290> ٢٩/١٢/٢٠٢٢.
- (٢٣) ينظر: إعداد أحمد عزت محمود وآخرين، بإشراف د. فايز عبد الهادي، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، المصدر السابق.
- (٢٤) ينظر: مها رياض عمر عبدالله، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ص ١٩٥.
- (٢٥) ينظر: الزغبيني أحمد بن عبدالله بن إبراهيم العنصرية اليهودية وأثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٤١٥.
- (٢٦) سورة البقرة، الآية: ٢٧٨-٢٧٩.
- (٢٧) ينظر: عبدالله محمود بني يونس، النبی الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص ١٨٨.
- (٢٨) القرض الحسن: وهو دفع مال لمن ينتفع به ويرد مثله، دون زيادة مشروطة (بدون أي فوائد) لأن القرض في المفهوم الإسلامي هو من قبيل المعروف، د. يونس إبراهيم التميمي، الادارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ب ط، ص ١٧٤.
- (٢٩) ينظر: محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٥.
- (٣٠) ينظر: عبد الرزاق رحيم الشمري، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب الثقافية، ط ٢، ص ٣٠٣ و ص ٣٠٨.

- (٣١) د. عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دراسات اقتصادية، دور رفعت محجوب، مطبعة المدني، ب ط ، ص ٢٤٦.
- (٣٢) ينظر: د. حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات المالية العامة والضرائب والقروض، ب ط ، ص ١٠٢.
- (٣٣) ينظر: د. حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات المالية العامة والضرائب والقروض، مصدر سابق، ص ١٠٢.
- (٣٤) د. عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، والنظام المالي في الإسلام، المصدر السابق، ص ٢٤٢.
- (٣٥) ينظر: د. إبراهيم متولي حسن، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، مكتبة الملك فهد، ب ط ، ص ٤٤٥ و ص ٤٤٤.
- (٣٦) ناهدة عزيز مجيد الخفاجي، اتجاهات توصيف الديون العامة في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٥٩-٦٠.
- (٣٧) ينظر: حميد الهاشمي، عسكرة المجتمع العراقي، مجلة العلوم الانسانية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠٠٤، ص ١٤.
- (٣٨) ينظر: معاذ أحمد حسين، الشباب في المجتمع العربي المأزوم، العراق نموذجاً، أمواج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط ١، ٢٠١٢، ص ٨٣-٨٤.
- (٣٩) ينظر: حامد عبد الحسين الجبوري، الأسباب والآثار المحتملة لقرض صندوق النقد الدولي للعراق، ٢٠٢٣/٢/٦، <https://fcds.com/economical/448> ٢٠١٦/٢/٢٦.
- (٤٠) ينظر: حامد عبد الحسين الجبوري، المصدر نفسه.
- (٤١) ينظر: ناجي رديس عبد السعيد (مدرس مساعد)، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد ٢١، ٢٠١٧، ص ١٨.
- (٤٢) د. علي شهاب أحمد الصباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ب ط ، ص ٢٢٩.
- (٤٣) ينظر: مجلة ميس (mees)، ٢٠٠٣، <https://www.mees.com>.
- (٤٤) بدر غيلان، ديون العراق الكريهة <https://almadapaper.net/sub104.211/pou/htm> ٢٠٢٣/٣/٤، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٤٩٠، ٢١ تشرين الثاني، ٢٠٠٤ م.
- (٤٥) ينظر: جمهورية العراق وزارة المالية، قسم الاقتراض، <https://www.mof.gov.iq/pages/ar/borrowingdepatment.asp>، ٢٠٢٣/٣/٤.
- (٤٦) ينظر: د. فالح نغميش مطر الزبيدي، الديون السيادية والبيغضة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١٦، العدد ٥٨، ٢٠١٨، ص ٤١-٤٢.
- (٤٧) ينظر: د. فالح نغميش مطر الزبيدي، المصدر نفسه، ص ٤٢.
- (٤٨) ينظر: أحمد الدباغ، لماذا يتراخى العراق عن تسديد ديونه رغم احتياطاته النقدية الكبيرة، ٢٠٢٣/١/٢١.
- (٤٩) ينظر: قروض صندوق النقد الدولي... هل تنقذ الاقتصاد العراقي ام تدمره؟ <https://www-aljazeera-net.codn.ampproject> ٢٠٢٣/٣/٥.
- (٥٠) ينظر: د. مظهر محمد صالح، إطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، <https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/21780> ، ٢٠٢٠/١٢/١٧، شيماء عادل فاضل وآخرون، تحديات المديونية الخارجية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٦، العدد: ١، ص ٥٩.
- (٥١) ينظر: حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العراق، ٢٠١٢، العدد ٥٢، ص ٦ و ص ١٩.

- (٥٢) ينظر: أحمد الدباغ: الفساد يستنزف العراق ما حجمه وما دور الحكومة في محاربته، ٢٠٢٢/١٠/١٩، [https://www.aljazeera-net-](https://www.aljazeera-net-cdn.ampproject.org/v/s)، ٢٠٢٣/٣/١٣، [cdn.ampproject.org/v/s](https://www.aljazeera-net-cdn.ampproject.org/v/s).
- (٥٣) محمد الباسم، العراق عقدان من نهب الأموال والفساد المنظم، بغداد، ٢٠٢٢، ١٩ أكتوبر، [https://www.alaraby.co-](https://www.alaraby.co-uk.cdn.ampproject.org)، ٢٠٢٣/٣/١٣، [uk.cdn.ampproject.org](https://www.alaraby.co-uk.cdn.ampproject.org).
- (٥٤) ينظر: همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، ٨ يناير ٢٠١٩، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190108083839665.html>، ٢٠٢٣/٣/١٣.
- (٥٥) ينظر: همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، المصدر نفسه.
- (٥٦) ينظر: سرقة القرن التي "هزت العراق" توقيف أربعة مسؤولين كبار، ٤ مارس ٢٠٢٣، <https://www.alaradbiya.net.cdn.ampprojet.org/v/s/www.alarabiya.net>، ٢٠٢٣/٣/١٣.
- (٥٧) ينظر: شيماء عادل فاضل وآخرون، تحديات المديونية الخارجية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص ٦٠.